مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٩ ع٣، ص ص: ٢٤٣-٢٥٣ (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)
DOI: 10.4197 / Islec. 29-3.10

تحليل الجوانب الاقتصاديّة لربا الفضل ومقاصده: بين النّمذجة الرياضيّة وتداخل حقول المعرفة

تعليق: عبدالرزاق سعيد بلعباس
باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدّة – المملكة العربية السعودية

المستخلص: تناقش هذه المقالة ورقة سامي السويلم عن اقتصاديات ربا الفضل. انطلاقاً من أنّ الرّبا من الكليات التي تدخل فيها جزئيات كثيرة. تبيّن المقالة الوضعيّة المعرفيّة للورقة، وضوابط وحدود استخدام النّمذجة الرياضيّة، ممّا يُظهِر أهميّة الانفتاح على حقول معرفية مختلفة من شأنها أن تُعمِّق فهم الظواهر الاقتصادية إلى أبعد من حقلي الاقتصاد والفقه وما يتيحانه من أدوات تحليلية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة بناءً على النّموذج الرياضي المستخدم: ضرورة التفريق بين تحريم الرّبا وإلغاء الفائدة؛ وتضمّن ربا الفضل لمبادلة الضروري بالقدر الكمالي؛ ومساهمته في سوء توزيع الثروة وتركزها في أيدي قلّة من الناس. ومن أهم المقترحات التي انبثقت عن المناقشة: (أ) ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ الأصل في الحياة البشرية اندماج التبادلات الاقتصادية في العلاقات الاجتماعية، ممّا يعني أنّ ربا الفضل هو الأصل في حياة البشر من الناحية التاريخية، وأن ربا النّسئية هو الطارئ، لتفادي الوقوع في قراءة تطورية مؤداها أن المقايضة أسلوب للتعامل شهدته المجتمعات البدائية قبل ظهور النقود. وممّا يُعزّز صحّة هذه القراءة رجوع الناس إلى المقايضة في مناطق شتى من العالم، لاسيما من خلال المنصات الرقمية؛ (ب) اختلاف ثقل ربا الفضل وربا النّسيئة بحسب زاوية التحليل، ممّا يكشف عن علاقة تكامليّة وتلازميّة بين المصطلحين؛ (ج) اهتزاز النظريات القائمة على الفائدة الموجبة بعد ظهور سياستي معدّل الفائدة الصفري ومعدّلها السّالب في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، في مقدمتها نظرية التفضيل الزمني. ومقتضى هذه التحولات إعادة النظر في مقولة "إنّ ربا النّسيئة هو أوضح أنواع الرّبا". فالمسألة بين هذين المصطلحين ليست مسألة غموض ووضوح، بقدر ما هي مسألة تأصيل علمي لظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد.

الكلمات المفتاحية: ربا الفضل، التحليل الاقتصادي، مقاصد الربا، النمذجة الرياضية، تداخل حقول المعرفة.

JEL Classification: B41, Z12, Z13.
KAUJIE Classification: I12, I16, A2.

١. المقدمة

أخرج الشيخان عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنّه قال: "ثَلاثٌ وَدِدْتُ أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ كَانَ عَهِدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْداً نَنْتَهِي إِلَيْهِ، الْجَدُّ، والْكَلالَةُ، وأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا"[١]. لاحظ هنا دقّة عبارة الفاروق – رضي الله عنه–، حيث لم يستخدم لفظ "الرّبا"، وإنّما عبارة "أبواب من أبواب الرّبا". وفيه إشارة إلى أنّ الرّبا من الكلّيات التي يندرج تحتها جزئيات لا يمكن حصرها زماناً ومكاناً؛ وقد أشار الحافظ بن رجب إلى مثل هذا المعنى (ابن رجب، ١٤٢٢هـ: ١٩٧–١٩٨).

وممّا لا شك فيه أن التمييز بين ربا النّسيئة (أو ربا الديون) وربا الفضل (أو ربا البيوع) لم يكن يخفى على عمر بن الخطاب، ولا على بقيّة الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم – الذين لهم باع في تبليغ كليات الدين ونشر أصوله ما ليس لغيرهم، كما قرّر ذلك فقهاء السلف. وهذا يعني أنّ التفصيل في الجزئيات يشمل هذين النوعين حتى لا يقع فيهما النّاس سواء كانوا تجاراً أو مشترين، منتجين أو مستهلكين، وسطاء ماليين أو عملاء.

والمغزى من هذه المقدمة الموجزة هو إبراز الوضعيّة المعرفيّة للورقة المطروحة للنقاش، بحيث يتسنى الوقوف على قيمتها المضافة، ومناقشتها بموضوعيّة[٢] بناءً على الأسئلة التاليّة: هل تتناول موضوع الرّبا من المنظور الفقهي أم من المنظور الاقتصادي؟ هل هي موجهه لعامة النّاس أم للمتخصصين؟ هل تستهدف جميع المتخصصين أم فئة محدّدة؟

١. توضيح الوضعيّة المعرفيّة لمؤلف الورقة

يَظْهر بعد النّظر بإمعان في الورقة أنّها تتناول موضوع الرّبا بنوعيه سالفي الذكر من منظور يغلب عليه الطابع الاقتصادي في التحليل، لتوضيح كيفية نشوء الاختلالات الاقتصاديّة الناجمة عن التعامل بالرّبا، وهي تخاطب إمّا فئة من الاقتصاديين متخصصة في النّمذجة الرياضية، أو فئة أخرى لا يخفى عليها أسلوب العرض الكمي. وقد نبّه الباحث في ختام ورقته إلى أنّ الموضوع بحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة والمناقشة، وأنّه ينتظر من الباحثين استكشاف واستكمال المجال الخصب الذي يتيحه موضوع الرّبا.

٢. ضابطان مهمان ينبغي عدم إغفالهما عند استخدام النمذجة الرياضيّة

من الضّوابط المعرفيّة التي لا تخفى على الدارس للنمذجة الرياضيّة بإمعان وتدبّر : إنّ الرياضيات لا تُستخدَم لتعقيد الظّواهر البسيطة، وإنّما لتبسيط الظّواهر المعقّدة أو التي تبدو كذلك. ومن الضّوابط المعرفيّة التي لا تخفى على من أمعن النّظر في الخطاب الاقتصادي المعاصر: أنّ الاقتصاد هو فن الإقناع. فالمعادلات الرياضيّة كثيراً ما تستخدم لإبهار الجمهور

---

(١) رواه البخاري (٥٥٨٨) ومسلم (٣٠٣٢).

(٢) ممّا لا ينبغي إغفاله أنّ النسخة الأولى للورقة كتبت في عام ١٩٩٩م.

غير المتخصص، وصرف نظره عن نقاش جوهري حول المسلمات والفروض التي يرتكز عليها الاستدلال، كما لا يخفى على من أمعن النّظر في أدبيات المدرسة النيوكلاسيكية، وهذا ما أدركه صاحب الورقة حين حدّد بدقّة مبررات نمذجته الرياضيّة، وهو مسلك محمود ينبغي التنويه به والثّناء عليه. فأشار إلى أنّ النموذج أداة لتحقيق هدفين هما :"فهم الآثار الاقتصادية لربا الفضل، وإيجاد معيار لتحديد ما يجوز فيه التّفاضل وما لا يجوز".

٣.الأصل في تاريخ البشريّة اندماج التبادلات الاقتصاديّة في العلاقات الاجتماعيّة

ممّا لا يخفى على الدارسين لسيرة المصطفى – صلى الله عليه وسلم – أنّه لما هاجر إلى المدينة المنورة أسّس فيها بداية مسجداً ثم سوقاً. في هذا التخطيط العمراني والتسلسل الزّمني فوائد بديعة تدلّ على أهميّة العلاقات الاجتماعيّة القائمة على التراحم والترابط والتلاحم، ممّا يعني أنّ التبادلات الاقتصاديّة لا ينبغي أن تتحقق على حساب العلاقات الاجتماعيّة. لذلك جاء تحريم الرِّبا والغرر وأكل أموال النّاس بالباطل تجنباً لإثارة العداوة والكراهيّة والبغضاء بين النّاس.

وقد كشف هذه الظاهرة كارل بولانيي في كتابه المشهور "التحوّل الكبير" حيث أظهر أنّ الأصل في تاريخ البشرية – على مدار قرون قبل ظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر – هو: أنّ التبادلات الاقتصادية كانت دائمة مندمجة في العلاقات الاجتماعيّة (Polanyi, 2009). ممّا يعني تجذرها في منظومة من الاعتقادات والقيم، وحملها لنظرة أخلاقيّة للكون والحياة والإنسان (Bourdieu, 2000: 25).

الشّاهد هنا من منظور علم الإنسان (أو الأنتروبولوجيا)، الذي يبحث في المقام الأول في أصل الجنس البشريّ وتطوّره، أنّ ربا الفضل هو الأصل في حياة البشر من الناحية التاريخية، وأن ربا النّسئية هو الطارئ. هذه مسألة ينبغي التنبّه لها لتفادي الوقوع في قراءة تطوريّة (evolutionist approach) مؤداها أن المقايضة أسلوب للتعامل شهدته المجتمعات البدائيّة قبل ظهور النقود. ممّا يُجنّب الخوض في تبريرات لا داعي لها ولا جدوى منها في الوقت الراهن. فقد شهد العالم في الفترة الأخيرة رجوعاً للمقايضة، لاسيَّما من خلال المنصات الرقميّة (digital platforms)، وهي ظاهرة باتت توسم بـ"النهج الاقتصادي القائم على التعاون والتشارك"(sharing economy)[٣]. ممّا جلب الاهتمام لنمذجة هذه الظاهرة (Anderson *et al.*, 2015) التي كان يُظّن أنّ عهدها قد ولى، وأنّها باتت من آثار الماضي التي لا مكان لها إلاّ في المتاحف مثلها مثل الديناصورات.

٤.نحو قراءة للتاريخ من الأسفل تتعدى إطار المؤسسات والعظماء

من إيجابيات هذه المقاربة المتعددة التخصصات تجاوز التحليل التاريخي السائد الذي يتمحور حول المؤسسات والعظماء، كما لا يخفى على من له باع

(٣) لاحظ هنا أنّ التطرق لهذا المصطلح لم يأت من باب الإقرار، وإنّما من باب الوصف.

طويل في هذا المجال (Thompson, 1963). ممّا يعني الذهاب إلى أبعد من التحليل القائم على المصارف، ورجال الأعمال الذين أسسوا هذه المصارف، وجنسياتهم أو البلدان التي ينتمون إليها؛ ومن باب أولى تجاوز الأطروحة الشائعة بين المستشرقين القائمة على فكرة تخصص اليهود في المتاجرة بالرِّبا دون غيرهم من الأجناس بغرض الوصول إلى نتيجة مؤداها افتقاد الحضارة الإسلاميّة لفكرة الوساطة الماليّة، من جراء تحريم الربا والالتزام بهذا الحكم على مرِّ الزمان (Massignon, 1931)؛ بخلاف الأديان السماويّة الأخرى – بشتى مللها ونحلها – التي تكيّفت مع الوضع الاقتصادي الجديد الذي فرضته الرأسماليّة (Weber, [1904-1905]2004).

إنّ العلاقة التكامليّة والتلازميّة بين ربا الفضل وربا النّسيئة تلفت الانتباه إلى أنّ التعامل بالرِّبا بطرق شتى لا تنحصر في جنس بشري، أو فئة اجتماعيّة، أو منشأة اقتصاديّة تؤسس لهذا الغرض، وإنّما ينطبق في المقام الأول على الأفراد على اختلاف مللهم ونحلهم، وبكافة شرائحهم وفئاتهم الاجتماعيّة بعيداً عن النخبويّة.

في هذه العلاقة تأكيد على المنهج الإسلامي في الإصلاح الذي يُركِّز– إلى أبعد من المنظومة المؤسسيّة – على الإنسان مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد: ١١). هذا ما تنبّه له المفكر الألماني المسلم مرادو يلفريد هوفمان (١٩٩٣: ٦٢) بقوله: "إنّ أخلاقيات المعاملات الإسلاميّة تتحلى بمضمون حقيقي، وتجعل من المتعذر ردّ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى مجرّد بديل مؤسسي"(٤).

٥. ضرورة توسيع رقعة الكشف عن المقاصد الجزئيّة إلى أبعد من محلّ الحكم

من إيجابيات هذه المقاربة أيضاً إدراك أنّ مقاصد الأحكام الجزئيّة تتعدى محلّ الحُكْم. فبالإضافة إلى حِكَم تحريم ربا الفضل –المذكورة في الورقة– من وجود السرف، والتنعم المضِّر، وسدّ ذريعة الاحتكار، هناك حِكَم أخرى لا تقلّ أهميّة، من أبرزها: إقامة علاقات اجتماعيّة بين الناس – أو إعادة الاعتبار لها– إلى أبعد من مجرّد تبادل الأشياء سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات.

عند الحديث عن التبادل في الأدبيات الاقتصاديّة، يتبادر إلى الأذهان– في أغلب الأحيان– أنه تبادل نتاج مقابل نقود باعتباره آخر ما توصلت إليه جهود البشريّة. غير أنّ هناك أشكالاً أخرى للتبادل تُسْهِم في بناء وتعزيز العلاقات الاجتماعيّة وزرع بذور الثقة في نفوس النّاس إلى أبعد من المتبادَل في حدّ ذاته. فهناك أشياء يَتبرّع بها الإنسان دون مقابل، وهناك أشياء يتبادلها بمقابل، وهناك أشياء يحتفظ بها، فلا يتبرع بها، ولا يُبدّلها بمقابل. هذه أبعاد متجذرة في طبيعة البشر بدرجات متفاوتة أهملها التحليل الاقتصادي المعاصر، في حين لم تغفلها الدراسات التاريخية

(٤) في الترجمة الفرنسية جاء ما يلي: إنّ أخلاقيات المعاملات الإسلامية تتحلى بمضمون حقيقي، وتجعل من المتعذر ردّ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى مجرّد بديل مؤسسي (أو أخلاقي)؛ راجع: (Hofmann, 1990: 43). ممّا يتطلب الرجوع إلى النص الأصلي.

(Polanyi, 2009)، وأبحاث علم الإنسان (Mauss, [1925]2012; Weiner, 1992; Godelier, 2008)، وعلم الاجتماع الذي يعدّ العلاقة الاجتماعيّة المحور الأساسي لمبحثه العلمي (Paugam, 2012).

٦. نسبية ثقل ربا الفضل وربا النسيئة

يعد ربا الفضل ذريعة لربا النّسيئة في الكتابات الفقهيّة، ومن المسائل التي تجاوزها الزّمن في التحليل الاقتصادي، فإنّه يصبح أصلاً من الزّاوية التاريخيّة ومنظور علم الإنسان، وربا النّسيئة طارئاً عليه. ممّا يدّل على أهميّة هذين البُعْدين أو ثقلهما المعرفي بالتعبير الرياضي مسألة نسبيّة تختلف بحسب زاوية التحليل. وهذا البُعْد الجديد من شأنه أن يفتح آفاقاً تعيد الاعتبار لربا الفضل ليأخذ حظاً أوفر من البحث والتمحيص حتى يتبيّن للقاصي والدّاني بما لا يدع مجالاً للشّك أنّ تأصيل السّلف للرِّبا ليس ضرباً من العبث أو تفكيراً محدود الأفق، بعد ما تمّ تفنيد مقولة عدم توصلهم إلى الفهم الصحيح للرِّبا (بلوافي وبلعباس، ٢٠١٠م: ٤٢).

٧. أثر سياستي معدّل الفائدة الصفري والسّالب على تراجع النظريات القائمة على الفائدة الموجبة

من الظواهر التي لم تكن في الحسبان ولم تخطر على بال سياسة معدّل الفائدة الصفري وسياسة معدّل الفائدة السّالب التي انتهجتها البنوك المركزيّة للحدِّ من آثار الأزمة الماليّة (بلعباس، ٢٠١٦: ١٧-٢٠). ممّا عزّز من تراجع النمو، وتفاقم البطالة، وتفاوت الدخول، وسوء توزيع الثروة. هذا الفشل الذريع الذي وصل إليه حال الهندسة النّقديّة زعزع الثقة في النظريات الاقتصاديّة القائمة على معدّل الفائدة الموجب التي فرضت نفسها في الوسط الأكاديمي منذ نهاية القرن التاسع عشر مع كتابات الاقتصادي النمساوي أوجين بوهم فون بافريك (Böhm-Bawerk, 1889, 1890). وهو ما أقلق محافظي البنوك المركزيّة في ندوتهم السنويّة الأخيرة التي جرت بمدينة جاكسون هول في الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٥ -٢٧ أغسطس ٢٠١٦م، التي تمحورت حول موضوع "تصميم أطر عمل مرنة للسياسة النقديّة من أجل المستقبل"(٥). وألقت جانت يلن (Janet Yellen)، رئيسة البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي، في خطابها اللوم على السياسيين حينما أشارت إلى أنّ مكافحة الانكماش إذا كانت مسؤولية محافظي البنوك المركزية، فإنّ مكافحة تراجع مستوى النمو يتطلب فعالية أكبر من السياسات الاقتصاديّة والضريبيّة لمعالجة تباطؤ الإنتاجية وتراجع الاستثمار.

ومقتضى هذه التحوّلات التي لم يول لها الاهتمام الكافي على مستوى البحث العلمي، إعادة النّظر في مقولة "إنّ ربا النسيئة هو أوضح أنواع الرِّبا"، أو ضبطها وتقييدها على الأقل في ضوء المستجدات تفادياً لسوء الفهم والتأويل. فالمسألة بين ربا الفضل وربا النّسيئة ليست مسألة غموض ووضوح، بقدر ما هي مسألة تأصيل علمي لظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد. وقد عدّ الاقتصادي الفرنسي موريس آلي -

(٥) يمكن تحميل أبحاث الملتقى على الرابط الإلكتروني المذكور في قائمة المراجع.

الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٨٨م – موضوع الفائدة من أشكل المسائل التي تواجه علم الاقتصاد وأنّ الصعوبات التي يطرحها لم تزل في الازدياد مع ازدياد التعمّق في دراستها وتحليلها ومحاولة فهمها (Allais, 1947: 15).

٨. أهم نتائج البحث

من أهم النتائج التي توصّل إليها سامي السويلم في ضوء الوضعيّة العلميّة المحددة هنا ما يلي:

١,٨. الفائدة الصفرية لا تعني إلغاء الربا

من الأخطاء الشائعة في أدبيات الاقتصاد والتمويل الإسلامي أنّ الفائدة الصفريّة تعني إلغاء الرِّبا(٦). وقد تفطّن صاحب الورقة لهذه المشكلة حين أشار بناء على المعادلة التالية:

$$p_o dx_o = \frac{p_1 dx_1}{(r+1)}$$

أنّ القرض الحسن لا يكفي فيه أنْ يكون معدّل الفائدة صفراً بحيث $(r = 0)$.

بل لا بد علاوة على ذلك من تساوي الكميّة بين البدلين $(p_o dx_o)$ و$(p_1 dx_1)$، بحيث يتحقق $(dx_o) = (dx_1)$. هذا بخلاف القرض بفائدة الذي يتضمّن بالإضافة إلى معدّل الفائدة الموجب $(r > 0)$ اعتبار نسبة الأسعار بين الفترتين الزمنيتين (p_1/p_o). ممّا يُبيّن أن التحليل الرياضي – حينما يُحْسَن استخدامه – يُمكّن من الوقوف على مسائل دقيقة في فقه الرِّبا لا يتيحها التحليل السائد في أدبيات فقه المعاملات المالية المعاصرة، ولا حتى التحليل السائد في برامج التمويل التي تظلّ تفتقد إلى خلفيّة اقتصاديّة رصينة، فضلاً عن خلفية في العلوم الاجتماعيّة الأخرى، رغم التطورات الإيجابيّة الملموسة التي طرأت عليها.

٢,٨. ربا الفضل يتضمن مبادلة الضروري بالقدر الكمالي

كما استنتج الباحث "أنّ ربا الفضل يتضمّن مبادلة الضروري بالقدر الكمالي"، قبل أن يضيف: "ولا ريب أنّ التنازل عن الضروري المحض مقابل الكمالي المحض من جنس الإسراف المذموم". وهي نتيجة بالغة الأهميّة تخرج عن الإطار التحليلي التقليدي في الاقتصاد الإسلامي الذي يظلّ حبيساً للإشكالات المطروحة من منظور فقه المعاملات المعاصر على الرّغم من أهميتها، وهي: ما هي مناهج الفقهاء في ربا البيوع ؟ ما هي المبادئ التي يُمْكِن استنباطها من ربا البيوع؟ ما هي حكمة ربا البيوع؟ ما هي علّة الرِّبا في الأصناف الستة؟ والمطوب من الاقتصاديين هو التميّز فيما يحسنونه بدلا من مزاحمة الفقهاء، وقد شاع بين العرب قديماً أنّ قيمة المرء فيما يحسنه. وتوسم ظاهرة مبادلة الضروري بالكمالي في الأدبيات الاقتصاديّة التقليديّة بِـ: "التبادل غير المتكافئ" (Arghiri, 1969)، حيث تتحوّل التعاملات الاقتصاديّة إلى عمليّة استغلال الأغنياء للفقراء، والأقوياء للضعفاء، والمتعلمين لمن هم أدنى منهم مستوى(٧)، بحكم طغيان النموذج

(٦) سبق لبعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي نقد هذه الشبهة؛ راجع: (بلوافي وبلعباس، ٢٠١٠م: ٦٦).

(٧) الأصل أن يتعاون البشر في تحقيق مصالح الدين والدنيا، بدلاً من أن تستحوذ فئة قليلة على الثروات وتستغل باقي البشر لمصالحها الخاصة.

الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الشركات العملاقة على حساب التنوع المتجذر في البيئات المحليّة، والذي يستقي إلهامه من التراث الثقافي غير المادي، والخبرة العمليّة، والتجربة التراكميّة. وبإمعان النظر في تحليل صاحب الورقة يظهر أنّ أصحاب النتاجات الكماليّة لم يستغلوا أصحاب النتاجات الضروريّة إلا بعد أن وجدوا فيهم قابليّة الاستغلال، وهي من مفارقات السلوك البشري التي يصعب التنبؤ بها.

ويمكن تعضيد هذا التحليل بالأسبقيّة التاريخية للضروري في حركة الاجتماع الإنساني على الحاجي والكمالي، كما أشار ابن خلدون (١٩٨٢: ٢١٣–٢١٤) في مقدمته المشهورة بقوله : "ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكماليّ أو (التحسينيّ) وسابق عليه". فالمبادلة للضروري بالكمالي تُمثِّل نمطاً للتصرّف غير السوي الذي يتنافى مع الفطرة الإنسانيّة ومجرى الحياة البشريّة على مدار قرون طويلة.

٣,٨. مساهمة ربا الفضل في سوء توزيع الثروة وتركزها في أيدي القِلّة

ومن النتائج التي توصل إليها صاحب الورقة: "إنّ ربا الفضل في الضروريات يؤدي إلى سوء توزيع الثروة وتركيزها لدى الأغنياء".

هذه النتيجة البالغة الأهميّة تدلّ على الانسجام التّام والتناسق البديع بين النصوص، فالسنّة النبويّة هي جزء من الوحي، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٤). ممّا يؤكد ما تمّ الإشارة إليه سابقاً أنّ ربا الفضل يحمل في طياته أبعاداً عدّة، فهو ليس مجرّد مفهوم بال عفا عليه الزمن بالنظر إلى تعامل النّاس بالنقود الورقيّة والرقميّة.

كما تدل على أنّ الأحاديث التي تناولت ربا الفضل تستقي جذورها من قوله تعالى: ﴿ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر: ٧). وهو موضوع حيّر عقول الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين على مرّ الأزمان. ولا أدلّ على ذلك من كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين " للاقتصادي الفرنسي توماس بكيتي (Picketty, 2013) الذي لاقى رواجاً منقطع النظير وترجم إلى لغات عدّة. وأظهر فيه مؤلفه من خلال فحص بينات إحصائية طويلة المدى أنّ الأصل في النظام الرأسمالي هو التوزيع غير العادل للدخول، وأنّ التحسن الذي حدث في القرن العشرين هو مجرد استثناء. ويضيف الاقتصادي البريطاني أنتوني أتكينسون في آخر كتاب له "سوء توزيع الثروة" قائلاً بأنّ المشكلة ليست في أنّ الأغنياء يصبحون أكثر غنى فحسب، وإنّما في عدم قدرة الدول الرأسمالية على محاربة الفقر (Atkinson, 2016).

٩. خاتمة

تُشكِّل الورقة المطروحة للنقاش أرضيةً خصبةً وفرصةً سانحةً لإعادة النظر في كيفية تأصيل مفهوم الرِّبا واستكشاف مقاصده، على الرّغم من حاجتها – كأيّ معرفة بشريّة – إلى مزيد من الفحص والمراجعة والتمحيص، وهو ما أشار إليه صاحب الورقة مشكوراً.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن عند قراءة خاتمتها: هل نحن بحاجة في الوقت الراهن – في ظلّ أزمة الفكر الاقتصادي بشكل عام والفكر الاقتصادي الإسلامي بشكل خاص – إلى نظريّة عامة للرِّبا أم إلى قراءات متعددة المستويات ومقاربات متعددة التخصصات مع التداخل المتزايد بين حقول المعرفة؟

الذي يظهر لي في ظلّ الظروف الراهنة التي لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها؛ أننا بحاجة أكثر إلى تنويع زوايا النظر لشحذ الأذهان وتوسيع المدارك إلى أبعد من الزاويتين الفقهيّة والاقتصاديّة اللّتيْن طغتا حتى الآن على حقلي الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ممّا جعلهما يدوران في حلقة مفرغة على الرغم من الكم الهائل من البحوث والدراسات والنشر في المجلات العالميّة المصنفة، كما يُردِّد بعض الباحثين من الجيل الجديد. ومن المفارقات التي نجمت عن التقيّد بهذه الثنائيّة باعتبارها آخر ما يُمكِن التوّصل إليه: تقمّص بعض خريجي كليات الاقتصاد دور الفقهاء، وتقمّص بعض خريجي كليات الشريعة والدراسات الإسلامية دور الاقتصاديين.

وقد أظهرت هذه المناقشة أهميّة الرجوع إلى أدبيات التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان التي أضافت أبعاداً جديدة لمفهوم ربا الفضل. ولا شك أنّنا بحاجة إلى العناية بحقول معرفيّة أخرى منها: القانون، والأخلاقيات، وفلسفة العلوم، وعلم اجتماع المعرفة، وتاريخ العلوم إلى أبعد ممّا بات يوسم بِـ: "الفكر الاقتصادي الجديد" (New economic thinking)، أو "المدارس البديلة للفكر الاقتصادي" (Alternative schools of economic thought)، اللذان تهافت عليهما الباحثون في الاقتصاد الإسلامي في السنوات الأخيرة بعد الأزمة الماليّة العالميّة.

هذه التطورات البالغة الأهميّة تتطلب إعادة النظر في طريقة تصميم البرامج التعليميّة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي إلى أبعد من ما توصلت إليه البرامج المنافسة في التخصص العام والدقيق، واستقطاب طلاب متميزين من تخصصات مختلفة، طالما التزموا بالجديّة وتحلوا بعلو الهمّة.

قبل أن أرفع يدي من الحاسوب، خطرت إلى ذهني فائدة بديعة في ضوء هذه المناقشة المباركة وما تمّ التوصّل إليه من نتائج، وهي أنّ أهميّة البدء بالمحرمات عند دراسة أصول التمويل الإسلامي لا تنحصر في مسألة اجتناب المحظور فحسب، بناء على قاعدة الأصل في المعاملات الحل (السويلم، ٢٠١١م: ١٨)، أو من باب إعطاء الأولوية لقاعدة درء المفاسد، وإنّما في كونها تحمل أيضاً أبعاداً عدّة تدرِّب طالب العلم بطريقة مركزة على الربط بين الأحكام الجزئية، والقواعد الكلية، والمقاصد العامة، دون إهمال جانب على حساب آخر، لتفادي اعتبار الجزء دون الكل (القراءة الحرفية) أو اعتبار الكل بمعزل عن الجزء (وهو دأب المقاصديين الجدد). ممّا يُبرز الدور المحوري للقواعد والضوابط المؤصلة المعتبرة في إبراز الجانب العملي لدى فقهاء السلف (الندوي، ٢٠١٥م: ٧). وهو بُعْد لا ينتبه إليه إلاّ من له باع طويل في هذا التخصص العريق الذي تميّزت به الحضارة الإسلامية، الذي لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في الاقتصاد والتمويل الإسلامي الذين تهافتوا على موضوع المقاصد باعتباره أرقى نتاج معرفي أفرزه العقل المسلم. ولو أمعن هؤلاء النظر في الموضوع حقاً، لما تجرؤوا على الخوض فيه بهذا التساهل الذي يثير الدهشة. قال محمد الطاهر ابن عاشور (٢٠٠١: ٢٣١) في هذا الصدد: "على الباحث في مقاصد الشريعة أن يُطيل التأمّل ويُجيد التثبّت في إثبات مقصد شرعي، وإياه والتساهل والتسرع في ذلك، لأن تعيين مقصد شرعي – كلي أو جزئي– أمر تتفرّع عنه أدلة وأحكام كثيرة في الاستنباط، ففي الخطأ فيه خطر عظيم".

المراجع

بلعباس، عبدالرزاق (٢٠١٦م) سياسة معدل الفائدة السالب وأثرها على نظرية التفضيل الزمني، دراسات مصرفية ومالية، يونيو، ص ص: ٩-٣٤.

بلوافي، أحمد وبلعباس، عبدالرزاق (٢٠١٠م) سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، ص ص: ٣٣-٧١.

الحافظ ابن رجب (١٤٢٢هـ) روائع التفسير الجامع لتفسير بن رجب الحنبلي، جمع وتأليف وتعليق طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة.

ابن عاشور، محمد الطاهر (٢٠٠١م) مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

السويلم، سامي (٢٠١١م) المدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، جدة: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبدالعزيز.

الندوي، علي أحمد (٢٠١٥م) المدخل إلى قواعد الفقه المالي، جدة: مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبدالعزيز.

هوفمان، مرادويلفريد (١٩٩٣م) يوميات ألماني مسلم، ترجمة عباس رشدي العماري، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الندوة السنوية لمحافظي البنوك المركزيّة (٢٠١٦م). تصميم أطر عمل مرنة للسياسة النقديّة من أجل المستقبل، جاكسون هول (الولايات المتحدة)، ٢٥ -٢٧ أغسطس، https://www.kansascityfed.org/publications/research/escp/symposiums/escp-2016

References

Al-Hafiz Ibn Rajab al-Hanbali (2002). *Compilation of Qur'anic Exegesis*, Riyadh: Dar al-Assimah.

Allais, M. (1947). *Economie et intérêt*, Paris: Librairie des publications officielles.

Al-Suwailem, Sami (2011). *Introduction to Islamic Finance Principles*, Jeddah: Center of Scientific Publications, King Abdulaziz University.

Anderson, R., Ashlagi, I., Gamarnik, D. and Kanoria, Y. (2015). A dynamic model of barter exchange, *SODA '15 Proceedings of the Twenty-Sixth Annual ACM-SIAM Symposium on Discrete Algorithms*, pp. 1925-1933

Arghiri, E. (1969). *L'échange inégal*, Paris: François Maspero.

Atkinson, A.B. (2016). *Inégalités*, Paris: Seuil.

Belabes, Abderrazak (2016). Negative Interest Rate Policy and its Impact on the Time Preference Theory, Banking & Financial Studies, No.28, July 2016, pp. 9-34.

Belouafi, Ahmed and Belabes, Abderrazak (2010). The Zero Interest Rate Policy and the Prohibition of Riba in Islamic Economics, *Islamic Economic Studies*, Vol.16, No.2, January 2010, pp. 33-71.

Böhm-Bawerk, Eugen (1890). *Capital and Interest*: *A Critical Analysis of Economic History*, London and New York: Macmillan and Co.

Böhm-Bawerk, Eugene (1889). Une nouvelle théorie sur le capital, *Revue d'économie politique*, vol. 3, no 2,avril-mars, pp. 97-124.

Bourdieu, P. (2000). *Les structures sociales de l'économie*, Paris: Seuil.

Godelier, M. (2008). *L'énigme du don*, Paris : Flammarion.

Hofmann, M.W. (1990). *Journal d'un musulman allemand*, Alger : Delta.

Hofmann, Murad Wilfried (1993). Diary of a German Muslim, translated to Arabic, Cairo: al-Ahram Center for Publishing.

Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir (2001). *Treatise on Maqasid Al-Shariah*, Amman : Dar Al-Nafais.

Massignon, L. (1931). L'influence de l'Islam au Moyen Age sur la fondation et l'essor des banques juives, *Bulletin d 'études orientales*, 1, pp. 3-12.

Mauss, M. ([1925]2012). *Essai sur le don*, Paris : Presses Universitaires de France.

Nadvi, Ahmad Ali (2015). 'Introduction to Financial Legal Maxims, Jeddah: Center of Scientific Publications, King Abdulaziz University.

Paugam, S. (2013). *Le lien social*, Paris : Presses Universitaires de France.

Piketty, T. (2013). *Le capital au XX^e siècle*, Paris: Seuil.

Polanyi, K. (2009). *La grande transformation,* Paris: Gallimard.

Thompson, E.P. (1963). *The Making of the English Working Class*, London: Victor Gollancz.

Weber, M. ([1904-1905]2004). *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris: Gallimard, Collection Tel (n°330).

Wiener, A. (1992). Plus précieux que l'or : relations et échanges entre hommes et femmes dans les sociétés d'Océanie, *Annales ESC,* n°2, pp. 222-245.

The Economic Analysis of *Ribā al-Faḍl* and its Objectives: Between Modeling and Interdisciplinarity

Abderrazak Belabes

Researcher
Islamic Economics Institute
King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract. This article discusses a paper written by Sami Al-Suwailem on the 'Economics of *Ribā al-Faḍl*'. Proceeding from the idea that *ribā* is one of the general issues that encompasses many secondary ones, the article sheds light on the epistemological posture of the paper and the limits of using mathematical modeling, thus revealing the importance of openness to different fields of knowledge that will deepen the understanding of economic phenomena beyond the fields of economics and jurisprudence and what they offer in terms of analytical tools. Among the main results of the paper according to the mathematical model used are: The need to differentiate between the prohibition of usury and the abolition of interest; *ribā al-faḍl* includes exchanging what is vital in return for what is not really necessary and contributes to the unequal distribution of wealth and its concentration in the hands of a few. The most important proposals that emerge from the discussion include: i) the need to take into account the fact that the economic exchanges that are 'embedded' in social relations are ultimately what defines the origin of human life. This means that *ribā al-faḍl* precedes *ribā al-nasī'ah* (historically speaking). This prevents a developmental reading in which barter is said to have been simply a specific method by which primitive societies interacted before the emergence of currency. This supports the validity of such a reading: the return of people to barter in various regions of the world, especially through digital platforms; ii) the difference in weight between *ribā al-faḍl* and *ribā al-nasī'ah* according to this angle of analysis, reveals a complementary relationship between the two concepts; iii) the decline in the fundamental role of *ribā al-nasī'ah* based on positive interest after the appearance of the zero-interest-rate policy and the negative-interest-rate policy as a result of the global financial crisis. Hence the necessity to reassess the claim that "*ribā al-nasī'ah is more clear than ribā al-faḍl*". The issue between these two concepts is not a question of ambiguity and clarity. Rather, it is a matter of the scientific rooting of a social phenomenon where any aspect involved cannot be overlooked.

Keywords**:** *Ribā al-Faḍl,* Economic analysis, *Maqāṣid* of *Ribā*, Mathematical modeling, Interdisciplinarity.

JEL Classification: B41, Z12, Z13.
KAUJIE Classification: I12, I16, A2.

د. عبدالرزاق سعيد بلعباس

باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدّة؛ حاصل على شهادة مهندس في الإلكترونيك، وماجستير في القياس الاقتصادي، ودكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، وعضو الفريق البحثي في التمويل الإسلامي بجامعة ستراسبورغ الفرنسية. من أبحاثه الحديثة المنشورة في مجلات علمية محكمّة: "التفاعل بين التمويل وعلوم الخلايا العصبية من منظور إسلامي إلى أبعد من الدماغ" (٢٠١٥م)؛ "سياسة معدّل الفائدة السّالب وأثرها على نظريّة التّفضيل الزّمني" (٢٠١٦م)؛ "الخطاب المقاصدي لابن عاشور عن المال: تأملات جديدة" (٢٠١٦م)؛ "الاتجاهات البحثيّة عن الزكاة في الأدبيات الغربية" (٢٠١٦م)؛ "نظرات في مفهوم المخاطرة في ضوء الأدبيات العربية والإسلامية الكلاسيكيّة" (٢٠١٧م). البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa.